● أخبار قصيرة

ايلون ماسك يتسبب بالفوضى في واشنطن

أفادت وسائل إعلامية بأن الوكالات والهيئات الفدرالية في واشنطن تشهد حالة من الاضطراب بسبب أنشطة إيلون ماسك والهيئة الجديدة التي يرأسها.
وبحسب المصادر، فقد تم تعيين ماسك رئيساً لما يُعرف بوزارة الكفاءة الحكومية، والتي أُنشئت بموجب قرار أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في العشرين من يناير الماضي.
وأشارت مصادر إلى أن الوزارة الجديدة باشرت بالتدخل في عمليات مختلف الأجهزة والوكالات الحكومية، حيث قامت بإبعاد موظفين ومنع آخرين من الوصول إلى مكاتبهم ووثائقهم الرسمية، كما تدخلت في إدارة المواقع الإلكترونية لعدد من الوكالات وأوقفت بعض البرامج الحكومية.

نائب أوكراني يحذر من أسوأ كوابيس زيلينسكي!

حذّر النائب في البرلمان الأوكراني (الرادا) ألكسندر دوبينسكي من أن إجراء الانتخابات الرئاسية سيشكل "كابوساً" للرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي.
وأوضح دوبينسكي، في منشور على قناته في تطبيق "تلغرام"، أن "أكبر كابوس يواجه زيلينسكي هو إجراء انتخابات تعمل فيها جميع وسائل الإعلام بحرية، دون إمكانية إسكات الأصوات المعارضة في أقبية جهاز الأمن الأوكراني".
يُشار إلى أن الولاية الرئاسية لزيلينسكي انتهت في ٢٠ مايو الماضي، وقد تم إلغاء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أوكرانيا عام ٢٠٢٤ بسبب حالة الحرب والتعبئة العامة. وقد صرح زيلينسكي بأن إجراء الانتخابات في الظروف الراهنة "غير مناسب".

كازاخستان: أفغانستان عنصر رئيسي للاستقرار في آسيا الوسطى

صرح "غازي أكباسوف" القائم بأعمال السفارة الكازاخستانية في كابل بأن الاستقرار في أفغانستان مؤثر على أمن المنطقة ووسط آسيا.
وقال أكباسوف لـ "طلوع نيوز": "أفغانستان تعد أحد العناصر الرئيسية للأمن والاستقرار في منطقة وسط آسيا. وبناءً على ذلك، تعتقد كازاخستان أن أفغانستان هي فرصة أكثر من كونها تهديداً للاستقرار والأمن في المنطقة".
وفيما يتعلق بموضوع الاعتراف بطالبان، أوضح القائم بأعمال السفارة الكازاخستانية أن بلاده ستتصرف وفقاً للقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأضاف هذا الدبلوماسي الكازاخستاني: "بعد عودة طالبان للسلطة، تزايدت العلاقات بين كابل وأستانة، ولم تغلق كازاخستان سفارتها في كابل بعد أغسطس ٢٠٢١، بل واصلت أنشطتها الدبلوماسية".

بعد القرار بتمديد مهمة قوات حفظ السلام في الجزيرة

ما هي التحديات التي تواجه تركيا في الأزمة القبرصية؟

الوفاق / تشهد الساحة السياسية الدولية تطوراً جديداً في ملف الأزمة القبرصية، حيث عادت التوترات بين تركيا والمجتمع الدولي إلى الواجهة من جديد على خلفية تمديد مهمة قوات حفظ السلام الأممية في الجزيرة المقسمة. هذا الملف الذي يعد من أعقد الملفات في منطقة شرق المتوسط، يكشف عن عمق الخلافات بين أنقرة والقوى الدولية حول مستقبل الجزيرة ووضعها السياسي. وتأتي المواقف التركية الأخيرة لتؤكد تمسك أنقرة برؤيتها الخاصة لحل الأزمة القبرصية، متحدية بذلك الإجماع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، في موقف يعكس تعقيدات المشهد السياسي في المنطقة وتشابك المصالح الإقليمية والدولية، حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية مرة أخرى بياناً بشأن قبرص، واتخذت موقفاً رسمياً ضد قرار الأمم المتحدة، القصة بدأت عندما قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بناءً على اقتراح من بريطانيا وأيرلندا وبإجماع الأصوات، تمديد مهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) لمدة عام آخر.
وبذلك، تم تمديد المهمة التي بدأت عام ١٩٦٤ لعام إضافي. تتكون القوة من ٨٠٠ جندي كوماندوز و١٠٠ شرطي. وقد انقسمت جزيرة قبرص منذ عام ١٩٧٤ إلى قسمين: تركي في الشمال ويوناني في الجنوب. قبرص الرئيسية الآن عضو في الاتحاد الأوروبي، لكن مواطني القسم التركي لم يستفيدوا من هذه الميزة، وطائرات مطار القسم التركي لديها خطوط طيران مع تركيا فقط.
وكما كان متوقعاً، احتجت تركيا فوراً على هذا القرار. وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً رسمياً جاء فيه: "الحل العادل والدائم والمستدام لمسألة قبرص يجب أن يستند فقط إلى الحقائق الميدانية. والحقيقة هي أن الأتراك في جزيرة قبرص لديهم هيكلهم السياسي والإداري وحكومتهم المستقلة، ونطلب من مجلس الأمن قبول هذه الحقيقة والاعتراف بالحقوق الأصيلة للشعب القبرصي التركي، أي المساواة في السيادة والوضع الدولي المتساوي. وبالتالي، فإن تمديد مهمة قوة السلام التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة لا يكون مشروعاً إلا إذا تم الحصول على موافقة الطرف التركي. ولكن هذه المرة أيضاً، لم يتم الحصول على ذلك خلافاً لإجراءات الأمم المتحدة."
وأشارت وزارة الخارجية التركية في بيانها إلى أنها ستواصل دعم استقلال دولة قبرص التركية، وأن مهمة القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة لن تنجح إلا بتعاون وحسن نية الأتراك.

نزاع بلا نهاية

يبدو أن النزاع حول قبرص في السياسة الخارجية التركية لا نهاية له، ومسؤولو أنقرة مستعدون للنزاع ليس فقط مع اليونان وقبرص الرومية، بل أيضاً مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا والأمم المتحدة، ويتحدثون ليل نهار عن استقلال أتراك شمال قبرص.
هذه هي السياسة نفسها التي أدت منذ ٦٠ عاماً إلى نشر عشرات الآلاف من القوات العسكرية والأمنية التركية في قبرص. ومع ذلك، لم تعترف أي دولة رسمياً بوحدة وهيكل سياسي يسمى "جمهورية شمال قبرص التركية".
حاولت حكومة أردوغان خلال السنوات الثلاث الماضية إقناع مسؤولي بنغلاديش وباكستان و جمهورية أذربيجان وكازاخستان وقطر بإصدار بيان مشترك، كأصدقاء مقربين لتركيا، للاعتراف بالشرعية السياسية لحكومة قبرص التركية. لكن أياً من هذه الدول لم تكن مستعدة لاتخاذ مثل هذا الموقف حتى بشكل فردي.
ذلك لأنه وفقاً للنهج الرسمي والقانوني للأمم المتحدة، هناك دولة واحدة فقط تسمى قبرص، والمطالبة باستقلال قبرص التركية ليس لها سند قانوني.
أكد هاكان فيدان وزير الخارجية التركي، الذي زار جزيرة قبرص في الأيام الأولى من العام الميلادي الجديد، مرة أخرى دعمه للقرارات التركية السابقة بشأن أتراك قبرص، وأعلن خلال لقائه مع أرسين تاتار، الذي يطلق على نفسه رئيس جمهورية قبرص التركية: "لا يمكن تقديم حل جديد في الجزيرة بوضع قبل ٥٠ عاماً. نعتقد أنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين. من الضروري أن يعترف النظام الدولي باستقلال هذا البلد في أقرب وقت ممكن. في قبرص، أدار مجتمعان مختلفان نفسيهما بشكل منفصل في جزءين منفصلين من هذه الأرض. يجب أن تحصل هذه الحقيقة الآن على هيكلها القانوني والرسمي وأن تعمل دولتان في قبرص."
كما أكد فيدان أن الأمن والاستقرار في بحر إيجه والبحر المتوسط لن يتحققا إلا إذا كان لأتراك جزيرة قبرص دولة مستقلة. إن ربط هذه المسألة ببحر إيجه في تصريحات فيدان يظهر أن قبرص لا تزال نقطة الخلاف الرئيسية بين تركيا واليونان.

تحديات كبرى

النزاع القديم في جزيرة قبرص هو جزء فقط من التحديات والمشاكل الكبيرة التي جعلت تركيا في خلاف جدي ليس فقط مع قبرص، بل مع اليونان أيضاً. لكن التحدي الثاني الكبير لتركيا في الجزيرة هو أنه بسبب دعم أنقرة المستمر لاستقلال الأتراك، توقفت فعلياً مفاوضات استكمال عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبحت هذه القضية نقطة الخلاف الرئيسية بين تركيا والاتحاد.

النزاع القديم في جزيرة قبرص هو جزء من التحديات والمشاكل الكبيرة التي جعلت تركيا في خلاف جدي ليس فقط مع قبرص، بل مع اليونان أيضاً

التحدي الثالث لتركيا في جزيرة قبرص هو أنه في السنوات القليلة الماضية، تم شراء عدة سفن حفر خاصة بأمر من أردوغان للعمل في اكتشاف موارد الغاز والنفط قبالة سواحل قبرص. لكن بعد احتجاجات متكررة من قبرص الأوروبية، اضطرت تركيا إلى وقف هذا النشاط.
المشكلة الكبيرة الرابعة لتركيا في الجزيرة هي أن الكيان الصهيوني اشترى في السنوات القليلة الماضية آلاف قطع الأراضي والعقارات والمتاجر في جنوب وشمال قبرص، ومن غير الواضح ما هي خطته الماكرة لهذه المنطقة.
التحدي الخامس لتركيا يتعلق بأهداف أمريكا الجديدة في الجزيرة. في السنوات القليلة الماضية، أنهت الولايات المتحدة، بتنسيق وإذن من الكونغرس، الحظر المفروض على الأسلحة على الجيش القبرصي الرسمي، وأقرت في عدة مناسبات بيع الأسلحة وإجراء دورات تدريبية قتالية متقدمة للجيش القبرصي.
في ذلك الوقت، اعتبرت وزارة الخارجية التركية قرار الولايات المتحدة بالسماح ببيع الأسلحة والتدريب العسكري لقبرص الجنوبية خطأً فادحاً.
وأعلنت الوزارة أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة الأنشطة العسكرية في الجزيرة، وأن الدعم العسكري لقبرص الجنوبية يضر بالسلام، وتتوقع أنقرة من واشنطن إلغاء هذا القرار في أقرب وقت ممكن.
كما أعلنت تركيا أنها ستواصل، بصفتها الدولة الأم والدولة الضامنة، دعم القدرات الدفاعية والردعية لجمهورية شمال قبرص التركية.
خلال الأسابيع الماضية، دخلت وزارة الخارجية التركية في مفاوضات مع الدبلوماسيين الأمريكيين مرتين وطلبت منهم إبلاغ طلب تركيا بإلغاء قرار جو بايدن السابق إلى دونالد ترامب.
التحدي السادس لحكومة أردوغان في جزيرة قبرص يتعلق بالسياسيين الأتراك. مجموعة كبيرة من السياسيين الأتراك القبارصة، بمن فيهم مصطفى أكنجي الرئيس السابق، يعارضون نهج تركيا ويعتقدون أن إصرار أنقرة على ضرورة استقلال الأتراك قد دمر حياتهم.
كما قال إن تاتار وصل إلى السلطة كرئيس جديد من خلال الخداع والتزوير والمخالفات التي كانت جهاز المخابرات التركي (MIT) المنفذ الرئيسي لها. تم اتخاذ هذا الإجراء بهدف وجود رئيس مطيع لأردوغان في السلطة في قبرص التركية.
أخيراً، التحدي السابع وربما الأهم للحكومة التركية في قبرص هو الأزمة المالية. يتم دفع الجزء الأكبر من النفقات الجارية والإدارية والتنموية للقسم التركي من الجزيرة من جيب تركيا، وفي ظل معاناة هذا البلد من أزمة مالية وديون خارجية ثقيلة، يصبح تغطية نفقات الجزيرة أكثر صعوبة يوماً بعد يوم.

حكومة بايرو تواجه امتحانا صعبا بسبب الميزانية

نشرت مجلة "دي سايت" مقالاً ذكرت فيه أن "فرانسوا بايرو"، رئيس وزراء فرنسا، يسعى لتمرير ميزانية الدولة، المؤجلة منذ فترة طويلة، في البرلمان بأسرع وقت ممكن. ومع ذلك، لا يتمتع ائتلاف الحكومة اليميني المعتدل برئاسة بايرو بالأغلبية الكافية في البرلمان.
لذلك، من المتوقع أن يحاول تمرير قانون الميزانية دون تصويت برلماني. يمكن تحقيق ذلك باستخدام المادة ٤٩,٣، وهي مادة خاصة من الدستور الفرنسي. إذا نجت الحكومة من تصويت بحجب الثقة المحتمل نتيجة لهذا القرار، فسيتم إقرار القانون دون تصويت نهائي.
من المرجح أن تؤدي هذه الخطوة المقترحة من بايرو إلى تصويت بحجب الثقة من قبل المعارضة. ومع ذلك، يبقى بايرو ملتزماً بهذا البرنامج. وقد شرح خطته لصحيفة "La Tribune Dimanche" قائلاً: "لا يمكن لدولة مثل فرنسا أن تبقى بدون ميزانية. الحل الوحيد هو أن تتحمل الحكومة المسؤولية. يجب تمرير هذا القانون فوراً".
تم تقديم مشروع قانون الميزانية في نهاية الأسبوع الماضي من قبل لجنة الوساطة البرلمانية. وينص هذا المشروع على التزام فرنسا بخفض العجز من ٦٪ في العام الماضي إلى حد أقصى ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما سيؤدي إلى توفير حوالي ٥٠ مليار يورو.

كانت إحدى النقاط المثيرة للجدل في الميزانية هي تمويل الرعاية الصحية للمهاجرين، حيث سعى المحافظون والشعبويون اليمينيون إلى تخفيضه بشكل كبير.
سيجتمع نواب البرلمان الفرنسي الليلة في الجمعية الوطنية لمناقشة ميزانية هذا العام. وبالنظر إلى عدم وجود أغلبية في البرلمان، قد يلجأ بايرو مرة أخرى إلى المادة ٤٩,٣ لتمرير القانون. وتأمل حكومة بايرو في الحصول على دعم من الاشتراكيين الذين يتفاوضون معها منذ أسابيع. ولم يعلن الاشتراكيون موقفهم بعد.
وفي نهاية يناير، أثار بايرو جدلاً بتصريحاته حول المهاجرين، مما أدى إلى توترات مع الاشتراكيين.
وقد أعلن حزب اليسار الراديكالي "فرنسا الأبية" (LFI)، إلى جانب الشيوعيين والخضر، عن نيتهم طرح تصويت بحجب الثقة يوم الأربعاء. وإذا رفض الاشتراكيون دعم الحكومة الائتلافية، فقد يؤدي ذلك إلى إسقاط الحكومة.
وفي منتصف يناير، نجا بايرو من تصويت أول لحجب الثقة من المعارضة. أما سلفه، "ميشيل بارنييه"، فقد تم إقالته في ديسمبر الماضي بسبب خلاف حول الميزانية التقشفية بين اليسار الفرنسي والقوميين اليمينيين.